

هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة

دراسة في نمط الربيع النفطي

Falling Oil Prices And Coexistence With Shock Study In The Pattern Of Oil Rents

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

المستخلص

ان انزلاق اسعار النفط دون النصف قد فاقم من محنة البلدان النفطية، خصوصا مع دخول موجة الهبوط عامها الثاني واستمرار برامج التقشف والاقتراض لعدد كبير منها. ويبدو ان توقع أسعار النفط الخام للسنة المقبلة مهمة صعبة لصناع القرار في هذه البلدان، في ظل اجواء عدم الاستقرار المهيمنة على اسواق النفط العالمية مؤخرا. توجد عدة أسباب- الى جانب تخمة المعروض- قد ساهمت في تدهور الاسعار، اهمها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بفعل ضعف اقتصاد الصين وعدد من الاقتصادات الصاعدة واتجاه بوصلة أوبك صوب الحصص السوقية بدلا من استهداف الأسعار، فضلا على انحسار المخاوف بشأن العوامل الجيوسياسية التي قد تعيق إمدادات النفط من المصدرين الرئيسيين في الشرق الأوسط الى اسواق النفط العالمية. ومن المرجح أن يستمر المستوى المنخفض لأسعار النفط، ومن ثم سيكون على البلدان المصدرة للنفط تفعيل برامج الاصلاح والتنويع الاقتصادي واجراء تعديلات على سياسات الإنفاق والإيرادات لضمان استدامة أوضاع المالية العامة وتحقيق العدالة بين الأجيال.

Abstract

Oil prices slip below half, boosted impasse oil countries, especially with the entry of a wave of landing its second year and the continued austerity and borrowing programs for these countries. It seems that, the expected oil prices for the coming year difficult work. Because of the complexity dominant on the world oil markets recently. Several reasons, besides the oversupply, contributed to the deterioration of the prices, the most important of slowing global economic growth due to the weakness of China's economy and a number of emerging economies and the direction of the compass OPEC towards market shares rather than target prices, as well as reduced concerns over geopolitical factors that may hamper the supply of oil from the leading exporters in the Middle East to global oil markets. It is likely that the low level of oil prices continue, and then will be on the oil-exporting countries to Promoting reform programs and economic diversification and correct the spending and revenue policies to ensure the sustainability of public finances and justice between generations.

المقدمة

دخل انهيار اسعار النفط عامه الثاني في ظل استمرار المؤشرات الاقتصادية والسياسية والفنية الداعمة لهبوط مستمر في مستويات الاسعار. ورغم تعدد الدراسات والتقارير التي تناولت مستقبل اسعار النفط خلال الاشهر والسنوات القادمة، الا ان الحذر والتشاؤم وسم عدد كبير منها، نظرا لطبيعة الصناعة النفطية وتعدد التطورات الجيوسياسية من جهة وغموض افاق الاقتصاد العالمي من جهة اخرى. ويشكل الهبوط الحاد الذي تشهده أسعار النفط واقعا اقتصاديا جديدا للبلدان المعتمدة على المورد النفطي في تحقيق النمو وتمويل الموازنة. فقد انخفضت أسعار النفط العالمية بأكثر من النصف عن الذروة المسجلة في صيف العام 2014، لتصل إلى مستويات غير مسبوقه منذ المدة القصيرة التي تخللت عام 2009. وجاء الانخفاض الحاد في الأسعار وعدم اليقين بشأن مدى استمرارية التدهور السعري المستمر نتيجة لاقتران الزيادة غير المتوقعة في إنتاج المصادر غير التقليدية (النفط والغاز الصخري) مع تباطؤ الطلب العالمي وقرار منظمة «أوبك» الحفاظ على مستويات إنتاجها والدفاع عن الحصص السوقية بدلا من الاسعار. وبالطبع، لا يوجد ما يؤكد أين ستستقر الأسعار في نهاية المطاف، يزيد التحديات امام صناعات السياسات في تحديد مديات الصدمة الحالية. غير أن الأمر الواضح هو أن انخفاض أسعار النفط يفرض تحديات اقتصادية على البلدان المصدرة للنفط في معظم بلدان العالم. إذ تواجه البلدان المصدرة للنفط تحدياً على المدى القصير يتمثل في تدهور الإيرادات النفطية، والتحدي الآخر، على المدى الأطول، يتمثل في الحد من اعتمادها على النفط. فزيادة عرض النفط من المصادر غير التقليدية والكفاءة المتزايدة في استخدام الطاقة يفرضان ضغوطاً خافضة لأسعار النفط التي تتقلب بدورها تحت تأثير تذبذب التوقعات المتعلقة بنمو الطلب العالمي والمخاطر الجيوسياسية. وقد ساهم تناقص الإيرادات النفطية بالفعل في تراجع فوائض المالية العامة لدى البلدان المصدرة للنفط بشكل عام خلال الآونة الأخيرة، وهو ما ساهمت فيه أيضاً زيادة الإنفاق العام.

مشكلة البحث :

تواجه البلدان النفطية تحدياً خطيراً يتمثل في الحد من اعتمادها المزمع على النفط وتعزيز سياسات التنويع الاقتصادي، فزيادة عرض النفط من المصادر غير التقليدية والكفاءة المتزايدة في استخدام الطاقة يفرضان ضغوطاً خافضة لأسعار النفط التي تتقلب بدورها تحت تأثير تذبذب التوقعات المتعلقة بنمو الطلب العالمي، مما يولد زيادات جديدة في عجوزات الموازنة وارتفاع في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ويزيد من التقلب في مستوى النمو والاستقرار الاقتصادي.

فرضية البحث :

من المرجح أن يستمر المستوى المنخفض لأسعار النفط لسنوات، ومن ثم سيكون على البلدان المصدرة للنفط أن تجري تعديلات عاجلة على سياسات الإنفاق والإيرادات لضمان استدامة أوضاع المالية العامة وتفعيل برامج التنويع الاقتصادي وتحقيق العدالة بين الأجيال.

هدف البحث :

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الدوافع والدلالات الرئيسة لهبوط المفاجئ والحاد لأسعار النفط من خلال تفكيك وتحليل عناصر الانهيار السعري ومناقشة التوقعات المستقبلية للأسعار. فظلا على استعراض الاوضاع المالية

والاقتصادية في البلدان النفطية اثر التراجع في العوائد وابرار السياسات الاقتصادية اللازمة لتكيف هذه البلدان مع الصدمة النفطية والاستعداد لتعايش طويل مع اسعار نطف منخفضة.

هيكل البحث :

ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث، فبعد المقدمة واستعراض المنهجية، يستعرض المبحث الأول ابرز العناصر الكامنة خلف التراجع المستمر لأسعار النفط العالمية، يلي ذلك تحليل اتجاهات النشاط الاقتصادي في عدد من البلدان النفطية والاضاع المالية الناجمة عن انحسار الايرادات النفطية في سياق المبحث الثاني، اما المبحث الثالث فقد كرس لمناقشة ابرزت السياسات اللازمة للتكيف مع تقلبات أسعار النفط وتنوع الاقتصادات النفطية، واختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

انهيار أسعار النفط...الدوافع والدلالات

تتصف أسعار النفط بخصائص السلع الزراعية والمعدنية في التذبذب الدائم والتقلبات والطابع الدوري، ولكن تفوقها في عدم الاستقرار لحساسيتها الشديدة للأحداث الجيوبوليتيكية وأوضاع الاقتصاد العالمي. وقد غيرت الأحداث والتطورات التي شهدتها أسواق النفط منذ أواخر الستينات من القرن الماضي والى يومنا هذا من منطق واتجاه أسعار النفط الخام بشكل مذهل، سيما بعد تقليص هيمنة الشركات الاحتكارية لصالح البلدان المنتجة للنفط وشركاتها الوطنية وإنشاء منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك OPEC التي أصبح لها دور ريادي وفعال في تحديد أسعار النفط. كما أسهمت التقنيات الحديثة في خفض التكاليف وتحفيز الاستثمار النفطي في أماكن لم يكن مجزيا استخراج النفط فيها سابقا. وأيضا اتجهت بلدانا وشركات للاستثمار في مصادر الطاقة البديلة للنفط. ومن جانب الطلب تزايد دور البلدان النامية في الطلب على النفط ولا سيما الناهضة منها وفي الآونة الأخيرة الصين والهند على نحو خاص. ومع تنامي الأسواق المستقبلية، في السلع بشكل عام والنفط خاصة، أصبحت عقود المستقبلية النفطية وخياراتها من مكونات الحافظة الاستثمارية مثل أدوات الاستثمار المالي، وأضيفت بذلك عوامل جديدة في تحديد أسعار النفط وتقلباته(ابريهي، 2011، ص188).

ان التراجع الأخير في أسعار النفط العالمية يعود الى مزيج كبير من العوامل والقوى المحركة للأسواق، الا ان العنصر الرئيس الذي يميز أسواق النفط العالمية مؤخراً، والذي يشكل عامل ضغط على الأسعار، هو ان هذه الأسواق تعيش حالة من فائض المعروض، بشكل لم تعهده من قبل، هذا الفائض الى جانب عوامل أخرى يولد ضغوطا متزايدة على الأسعار، التي تدور حاليا حول 45 دولار للبرميل، كأدنى مستوى لها منذ ما يزيد على أربعة أعوام، وبشكل عام يمكن تفكيك العوامل المتسببة في تراجع أسعار النفط الى ما يلي:

أولا : تراجع معدلات الطلب العالمي.

لاشك ان الطلب على النفط كان ضعيفا ارتباطا مع مستويات اداء منخفضة في اقتصاد العالم بصفة عامة واوروبا خاصة. وبينت التقارير منذ انخفاض الأسعار في آب 2014 ضعف الأداء في دول رئيسية مثل المانيا واليابان، وخفضت منظمة التجارة العالمية من توقعاتها، وكذلك صندوق النقد الدولي بشأن معدل نمو الناتج العالمي. ان اقتصاد الصين واسعار النفط والسياسة النقدية الأمريكية ثلاثة أسباب رئيسة وراء خفض صندوق النقد الدولي توقعاته مؤخرا بشأن النمو الاقتصادي العالمي لعامي 2015 و2016 الى قرابة 3%، فقاطرة النمو الاقتصادي "الصين" لازالت تعيش مرحلة انكفاء ناشئة عن ازمات مالية متتالية وضعف معدلات الاستثمار وتدهور مستويات الطلب على السلع الصينية بسبب اضطراب الوضع الاقتصادي في أوروبا وروسيا وعدد من الاقتصادات الصاعدة، في حين يشكل هبوط اسعار النفط عاملا اخر في تدهور الاقتصاد العالمي خصوصا مع برامج التقشف المالي وضغط النفقات الذي تعيشه البلدان النفطية، واخيرا كان لاتجاهات السياسة النقدية وامكانية رفع اسعار الفائدة ومن ثم صعود قيمة الدولار الاميركي اثرا بالغا في انحسار النشاط الاقتصادي العالمي نظرا لارتباط الدولار بمجل العلاقات المالية والتجارية والاستثمارية في العالم. فخلال العقد الماضي تنامي استخدام النفط بوصفه سعة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال، وفي ظلّ التوقعات بقرب رفع أسعار الفائدة (من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اتبعتها الاحتياطي الفدرالي الأميركي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسة من العالم؛ كمنطقة اليورو، واليابان، فإن ذلك يؤدي إلى أمرين؛ أحدهما حُرْف رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية وتوجيهها نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أدوات الخزينة وسنداتها، والآخر ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسة متعلقة بالعالم مثل منطقة اليورو واليابان (الخاطر، 2015، ص6).

ويؤدي تقلص الطلب على النفط إلى انخفاض أسعار النفط الخام، ففي العقود القليلة الماضية كانت تقلبات اقتصادات البلدان الغربية (الولايات المتحدة، وأوروبا) تؤدي دوراً أساسياً في توجيه أسعار النفط. أما خلال المرحلة الحالية، فقد أضيف إلى أدوار هذه البلدان دور الاقتصادات الناشئة (الصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية) التي أصبح لها تأثيرها المهم في توجيه مسارات الاقتصاد العالمي، ولاسيما الطلب على النفط، وانعكاسات تنذبات هذا الطلب، سلباً أم إيجاباً، على أسعار النفط الخام العالمية. ويعود السبب الرئيس في ازدياد أهمية الاقتصادات الناشئة إلى الارتفاع التدريجي لنسبة حصتها في النمو الاقتصادي العالمي بفضل مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة التي حققتها خلال العقود الاخيرة.

ثانياً:- انحسار دور المنتج المرجح:

نظراً إلى موقع أوبك كأكبر تجمع لمنثجي النفط في العالم، فقد كانت جلّ التوقعات ترجح قيامها بتخفيض سقف إنتاجها للمحافظة على الأسعار عند مستويات مرتفعة، لكن لقاء نوفمبر 2014 جاء بنتائج مغايرة، حيث أبقت أوبك على مستويات الإنتاج دون تغيير. ورغم أن أوبك ليست هي المتسبب الوحيد في تخمة السوق النفطية، الا ان موقع المنظمة ودورها كضامن لاستقرار أسواق النفط، جعل قرارها الأخير بمنزلة الشرارة لانطلاق الأسعار في مرحلة تراجع جديدة. فالعادة هي

ان تبادر هذه البلدان بتبني دور المنتج المرجح، اي تخفيض الإنتاج عند تدهور الأسعار، او زيادته عند ارتفاع الأسعار. وترتكز سياسة المنتج المرجح swing producer التي اعتمدها السعودية والإمارات والكويت في العقود السابقة، على تبني هذه السياسة أولاً، ومن ثم التفاوض مع بقية البلدان الأعضاء في أوبك، للتسيق وتبني سياسة مماثلة، فإذا تم تخفيض الإنتاج، تتحمل جميع البلدان الأعضاء في أوبك هذه المسؤولية، وإن كان ذلك بنسب مختلفة في بعض الأحيان، لكن الملفت للنظر الآن، ان كبرى البلدان المنتجة للنفط قررت التريث وعدم تخفيض إنتاجها(خدوري، 2014، ص1). من جانب آخر، هناك عدد من بلدان أوبك غير مستعدة لتخفيض الإنتاج: فإيران تحاول الانعتاق من الحصار الدولي المفروض عليها بسبب برنامجها النووي الذي خفض صادراتها الى أقل من مليون برميل يومياً مقارنة بنحو 2.5 مليون برميل يومياً قبل الحصار. اما العراق فيحاول بدوره زيادة إنتاجه للتعويض عن نقص وتوقف الإنتاج لسنوات طويلة، نظراً الى الحاجة الماسة لإعادة الأعمار والتصدي للإرهاب، بالإضافة الى الالتزامات والعقود مع الشركات النفطية الدولية التي تتطلب زيادة الإنتاج. جدير بالذكر ان عام 1986 قد شهد هبوطاً حاداً مماثلاً حين توقفت المملكة العربية السعودية طواعية عن القيام بدور "المنتج المرجح في السوق، مما تسبب في هبوط أسعار النفط من 27 دولاراً إلى 14 دولاراً للبرميل، ولم تتعاف الأسعار إلا في عام 2000، بعد مرور خمس عشرة سنة (R. Arezki & O. Blanchard, 2014, p4).

ثالثاً : - الزيادة الاستثنائية في إنتاج النفط من خارج أوبك.

في السنوات الأخيرة تزايدت طاقة إنتاج النفط من خارج OPEC وتمثل الانطلاقة المفاجئة في إنتاج النفط والغاز من مصادر غير تقليدية خلال السنوات الأخيرة حالة أخرى، اجتمع فيها ارتفاع الأسعار والتطور التكنولوجي لتحويل مورد كان يُعد غير مجد اقتصادياً في الماضي الى مورد قابل للاستمرار من الناحية الاقتصادية (توماس هيلبلينغ، 2013، ص34). فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة استثنائية في إنتاج النفط (الصخري) في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان أمريكا الشمالية. ومنذ العام 2011 وحتى الآن، أسهم النفط الصخري بنحو ثلاثة أرباع الزيادة الكلية في الإنتاج الأمريكي، ومع استمرار هذا التوجه يرجح تحوّل الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مستورد للنفط إلى مصدر صاف له خلال سنوات معدودة. وتشهد كندا أيضاً وضاعاً مماثلاً، فإنتاجها النفطي يمر بزيادة مطّردة، ومن المرجح ارتفاعه إلى نحو 5.2 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030 بفعل حقول النفط الصخري. بالتوازي مع ذلك، تتبّع روسيا منذ سنوات سياسة إنتاجية توسعية في قطاعها النفطي، وارتفع إنتاجها خلال السنوات العشر الماضية إلى أكثر من مليوني برميل، ليلبغ حالياً نحو 10.58 مليون برميل يومياً، كأعلى مستوى له منذ نهاية الحقبة السوفيتية (مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2015، ص4). ان لثورة النفط والغاز الصخري وما ولدته من تخمة في أسواق النفط العالمية دوراً هاماً في انخفاض مستويات الأسعار، اذ ان ارتفاع مستوى أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة أسهم في تحفيز الشركات النفطية على الولوج الى هذه الصناعة المكلفة، وأدى استقرار أسعار النفط حول عتبة ال 100 دولار (باستثناء العام 2009 حيث هبطت الأسعار بشدة بسبب الأزمة المالية العالمية) الى نمو وازدهار إنتاج هذا النوع من النفط غير التقليدي، وقد ادى ذلك الى استحواد النفط الصخري على قرابة خمس السوق النفطية، وما سببه ذلك من زيادة في المعروض النفطي ومن ثم هبوط مستويات الأسعار. وتبين دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي ان هبوط اسعار النفط الحالي كان ولا يزال بقيادة

تخمة المعروض النفطي، ومن المرجح ان يستمر الهبوط لحين توازن قوى العرض والطلب (M. Husain & Others, 2015, p21).

رابعاً :- السياسات النفطية للمملكة العربية السعودية.

النفط كان وما زال سلعة سياسية بامتياز وقد تم استخدام النفط في هذا السياق في عدة مناسبات، فمنذ الغزو الألماني للاتحاد السوفياتي عام 1941، وصولاً إلى احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014، كان النفط العامل المشترك بينهما. ويشير مستشار البنك الدولي ممدوح سلامة إنه أعد دراسة عن الحروب النفطية بين هذين التاريخين 1941 و2014، أكد فيها أن غزو الولايات المتحدة للعراق كان بالأساس من أجل النفط، وقبلها كان غزو العراق للكويت أيضاً من أجل النفط، وكذلك حرب 1973 كانت مرتبطة بشكل غير مباشر بالنفط، وأن هناك أسباباً سياسية لأزمة النفط الحالية، مشيراً إلى توافق سياسي -"إن لم يكن تواطؤاً"- بين السعودية والولايات المتحدة بهذا الشأن، وأوضح أن الرياض تخوض حرباً غير معلنة على طهران بسبب برنامجها النووي، وتريد إضعاف النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط الممتد من العراق إلى غزة ولبنان ومن سوريا إلى اليمن. أما الولايات المتحدة فتستغل انخفاض الأسعار - رغم أنه يؤدي صناعة إنتاج النفط الصخري لديها- بهدف تدمير الاقتصاد الروسي. وقد تناولت الكثير من الدراسات مؤخراً دور السعودية والولايات المتحدة في معاقبة روسيا وإيران بسبب الخلافات السياسية الناشبة في أوكرانيا والشرق الأوسط، لاسيما بعد المقال الذي نشره الكاتب الأمريكي المشهور وذو الارتباطات الواسعة في واشنطن، توماس فريدمان، في عموده في صحيفة «نيويورك تايمز» بتاريخ 14 أكتوبر (تشرين الأول) عام 2014 بعنوان حرب المضخات (Friedman, 2014, p1) ، حيث افترض فريدمان وجود (اتفاق بين الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية) والأسباب التي أوردها الكاتب تتلخص بأن تخفيض الأسعار سيلحق الضرر بالاقتصاد الروسي ويؤثر سلباً في النزاع الأوكراني، كما أنه سيُضعف الاقتصاد الإيراني، خاصة في حال الاتفاق النووي المتوقع مع إيران والرفع التدريجي للعقوبات الاقتصادية على ضوءه.

من جانب آخر يرى عدداً كبيراً من المراقبين بان السبب وراء عدم تبني المملكة أي قرار بشأن التخفيض ناجم عن التحدي الجديد الذي فرضه إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية، فالمملكة تدرك بان السوق النفطي يعاني من تخمة في المعروض وان أي محاولة لتخفيض سقف الإنتاج لن يكتب لها النجاح اذا استخدمت الولايات المتحدة خزينها الاستراتيجي او اذا لم تتعاون شركات النفط الغربية بالمثل في خفض إنتاجها أيضاً (وهو امر مستبعد) لذا فان العواقب ستكون وخيمة على المملكة وقد تخسر جزء كبير من السوق النفطية، في الوقت الذي يمكن ان يُسد النقص في الإنتاج السعودي بسهولة ويسر من قبل عدة أطراف. ويشكل النفط غير التقليدي معضلة لبلدان أوبك النفطية الكبرى، ولان كلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط الصخري تتراوح بين 40-70 دولار فلن تتمكن شركات النفط الصخري في الأمد القصير من الصمود كثيراً بوجه تدهور الأسعار الى دون الـ 50 دولار، وهكذا فان تحجيم دور النفط الصخري في خريطة الطاقة الدولية لن يعيد زمام المبادرة في تحديد الأسعار العالمية للنفط الى المملكة وحسب وإنما سيعمل في المستقبل أيضاً على إحكام الهيمنة السعودية مجدداً على صادرات الطاقة الى الولايات المتحدة وغيرها من بلدان العالم.

خامسا :- حمى المضاربة.

أسعار السوق المستقبلية والفورية في تفاعل يشترك فيه القطاع المالي عبر تسهيل الصفقات المستقبلية، لأن العقد المستقبلي يتطلب ودیعة تسمى الهامش تتناسب وحجم الصفقة وتجري تسوية المكاسب والخسائر لحائزي تلك العقود يوميا مع الوديعة. وايضا لتكاليف الخزن من تمويل وسواه دور في عمل السوق، وكذلك التوقعات التي تتغير حسب اوضاع العرض والطلب وآفاق النمو الاقتصادي في القريب العاجل ومزاج المستثمرين في القطاع الحقيقي (ابريهي، 2016، ص32). ويتكون الطلب على النفط من نوعين هما الطلب على النفط بغرض الاستهلاك والطلب على النفط بغرض المضاربة، وقد ظهرت المضاربة في سوق النفط منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي في سياق ما عرف بالأسواق المستقبلية، وكان التعامل في هذه الأسواق يقتصر على تأمين احتياجات البلدان من النفط تحسبا لنقلب الأسعار، غير ان الآونة الأخيرة شهدت استعارة نار المضاربة على النفط لأهداف ربحية بحثة من لدن المتعاملين في الأسواق المالية. ومع تنامي الأسواق المستقبلية، في السلع بشكل عام والنفط خاصة، أصبحت عقود المستقبل وخياراتها من مكونات الحافظة الاستثمارية مثل أدوات الاستثمار المالي، وأضيفت بذلك عوامل جديدة في تحديد أسعار النفط. ويرى عدد كبير من المهتمين بالشأن النفطي ان لنشاط المضاربة على سلعة النفط دور مهم في تفسير التقلبات الحادة لأسعار النفط وانزلاقه الى دون عتبة الخمسين دولار للبرميل. مستندين على حجة ان مستخدمي النفط الخام (البلدان المستهلكة) وشركات التصفية حين تلمح ارتفاعا طفيفا في أسعار العقود المستقبلية عن الأسعار الفورية للنفط فسوف يتوقعون ارتفاع أسعار النفط في المستقبل، وهكذا تؤثر الأسعار المستقبلية على توقعاتهم فيعمدون الى شراء كميات تفوق احتياجاتهم اليومية وبذلك يزداد الطلب على النفط في الحاضر ويؤثر على سعره الفوري، وينطبق التحليل ذاته عند انخفاض أسعار العقود المستقبلية للنفط الخام (ابريهي، 2014، ص224).

المبحث الثاني

بلدان الربيع النفطي والتكيف مع الصدمة.

تواجه الاقتصادات الغنية بالنفط تحديات جسيمة في إدارة أسعاره المتقلبة والتي يصعب التنبؤ بوجهتها. خصوصا وان سوق النفط العالمي كما هو الآن، بمجموع اليات التفاعل فيما بين العرض والطلب والسعر والخزين والحاضر والمستقبل والتوقعات والمضاربة وعوامل اخرى، لا زال يعاند الأنماط المتعارف عليها في تفسير حركات الأسعار والتنبؤ بها. اولاً : طبيعة الربيع النفطي.

الربيع هو صنف من الدخل الذي يمثل حق الملكية ويفهم بأنه سعر الانتفاع او التصرف بالتمتلك من ارض او مشيدات عليها. والشائع في التنظير الاقتصادي مفهوم الربيع المطلق إلى جانب الربيع التفاضلي وهو الأرجح في نشاط الاستخراج. ويعتمد إنتاج النفط على موقع الإنتاج وهو معطى طبيعي. ولأنه كذلك تختلف تكاليف الإنتاج من حقل لآخر حسب الحجم والقرب او البعد من الأسواق والتسهيلات الضرورية للإنتاج والعمق والتراكيب التي تكتنف النفط. بينما لا توجد اختلافات في تكاليف الإنتاج تحتمها الطبيعة في الصناعة التحويلية، بل فروقات التكاليف نتيجة تعود بصفة رئيسة للتكنولوجيا وتنظيم الإنتاج. وهكذا تنشئ عن نوعية موقع الإنتاج ومكانه فروقات في التكاليف هي اصل الربيع التفاضلي. وريع الموقع في النفط اقل كثيرا منه في الغاز نظرا لتكاليف النقل الباهظة للأخير مقارنة بمقدار الطاقة في وحدة الحجم Energy Density. وينشا الربيع التفاضلي بسبب الفروقات في الخصائص بين وحدات النشاط

الإنتاجي، ويعتمد الربح في نشاط الاستخراج في المقام الأول على اختلاف التراكيب الجيولوجية فيكون الفرق، بين كلفة إنتاج أعلى وأخرى أدنى ريعاً تفاضلياً للمالك في الخصائص الجيولوجية ذات الكلفة الأدنى. وأعلى ريع تفاضلي بين أعلى كلفة وإدائها للمالك في الأوضاع الجيولوجية الأفضل. وفي مجال النفط والغاز ينشأ ريع تفاضلي، أيضاً، نتيجة التكنولوجيا الأكفأ من زاوية تكاليف الإنتاج وربما تضاف إليها تكاليف البيئة. وهذا النوع من الربح لا يقتصر على نشاط الاستخراج بل هو مضمّن في كافة صنوف الإنتاج ويعد ميزة نسبية للدول المنتجة للتكنولوجيا الجديدة. وتضاف مصادر أخرى للربح من الموقع، نطف البصرة مقارنة مع نطف كركوك، وريع النوعية، مثل النفط الخفيف ذو المحتوى الكبريتي المنخفض مقابل الثقيل. والريع حسب الفهم المبين آنفاً قد لا يجتنيه المالك بالكامل، إذ مع عقود الامتياز وعقود المشاركة في الإنتاج تستأثر الشركات بحصة من الربح (بريهي، 2016، ص 69).

ثانياً: - صدمة اسعار النفط.

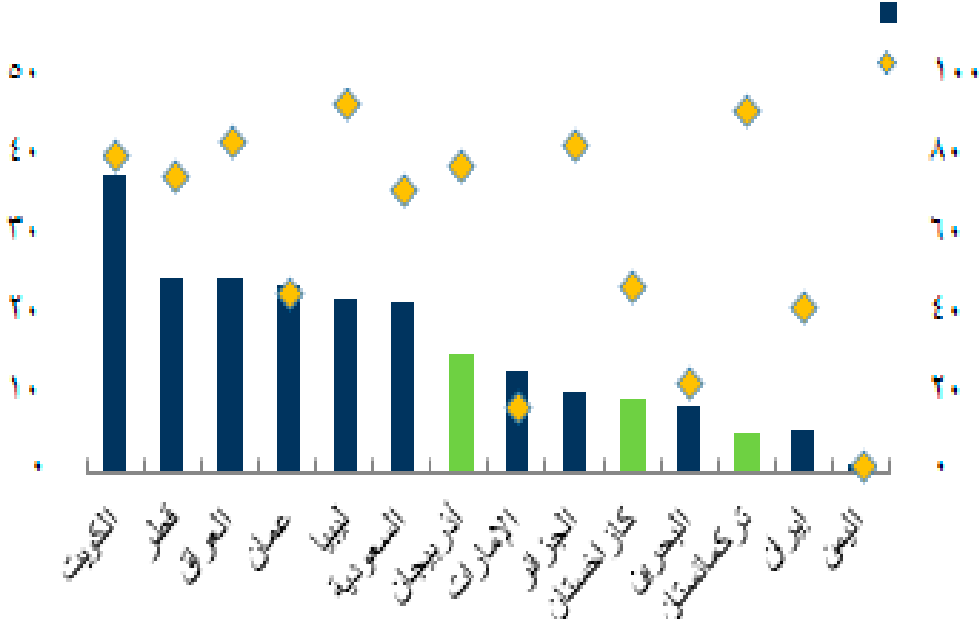
خلال السنوات الاربع الاخيرة، استقرت أسعار النفط عند قرابة 110 دولار للبرميل، الا ان الأسعار بدأت في الانخفاض بشكل حاد منذ النصف الثاني من العام 2014، واستمرت في الانخفاض حتى نهاية العام 2015. عدة أسباب، الى جانب تخمة المعروض النفطي، ساهمت في تدهور الاسعار، اهمها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في الصين وعدد من الاقتصادات الصاعدة وتزايد حجم امدادات النفط والغاز الصخري والتغيرات في أهداف أوبك صوب الحفاظ على الحصص السوقية بدلاً من استهداف الأسعار، فضلاً على انحسار المخاوف بشأن العوامل الجيوسياسية التي قد تعيق إمدادات النفط من المصدرين الرئيسيين في الشرق الأوسط الى الاسواق.

ان انزلاق اسعار النفط دون عتبة ال 50 دولار للبرميل فاقم من محنة البلدان النفطية، خصوصاً مع دخول موجة الهبوط عامها الثاني واستمرار برامج التقشف والاقتراض لعدد كبير منها. ويبدو إن توقع أسعار النفط الخام للسنة المقبلة مهمة صعبة لصناع القرار في هذه البلدان، في ظل جو عدم الاستقرار المهيمن على اسواق النفط العالمية مؤخراً، إذ يتطلب الأمر النظر الى عوامل ومتغيرات عدة. فهناك مثلاً، معدل نمو الاقتصاد العالمي، وحجم المخزون التجاري النفطي، إضافة الى تطورات الاقتصاد الدولي والصناعة النفطية، وهي تختلف مع تطور الأحداث. وهناك الأزمات الاقتصادية والمالية المتواصلة في الدول الصناعية الغربية التي قلّصت معدلات نمو استهلاك النفط في معظمها وتعثر معدلات النمو في الاقتصادات الصاعدة. كما هناك انعكاسات الزيادة العالية والسريعة لإنتاج النفط الصخري الذي حقق الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة، والأخطار الجيوسياسية لاحتمال انقطاع الإمدادات بسبب التوتر الأمني في سوريا والعراق وانخراط روسيا في الصراع مع داعش وحرب الخليج "بقيادة السعودية" على اليمن، واستمرار منظمة أوبك بقيادة السعودية وعدد من دول الخليج بسياسة الدفاع عن الحصص السوقية عن طريق الحفاظ على رفع الانتاج وبيع النفط بأسعار اقل من سعر السوق.

ويوضح احد تقارير صندوق النقد الدولي حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي أن البلدان النفطية تواجه خسائر كبيرة سواء في حصيللة الصادرات أو الإيرادات الحكومية وكما مبين في الشكل (1) أدناه، حيث يُتوقع أن تصل إلى نحو 300 مليار دولار أمريكي (21% من إجمالي الناتج المحلي) في مجلس التعاون الخليجي ونحو 90 مليار دولار (10% من إجمالي الناتج المحلي) في البلدان النفطية غير الأعضاء في المجلس (تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، 2015، ص 9).

شكل (1)

الخسائر الناجمة عن هبوط أسعار النفط في بلدان مختارة
(% من الناتج المحلي الإجمالي)

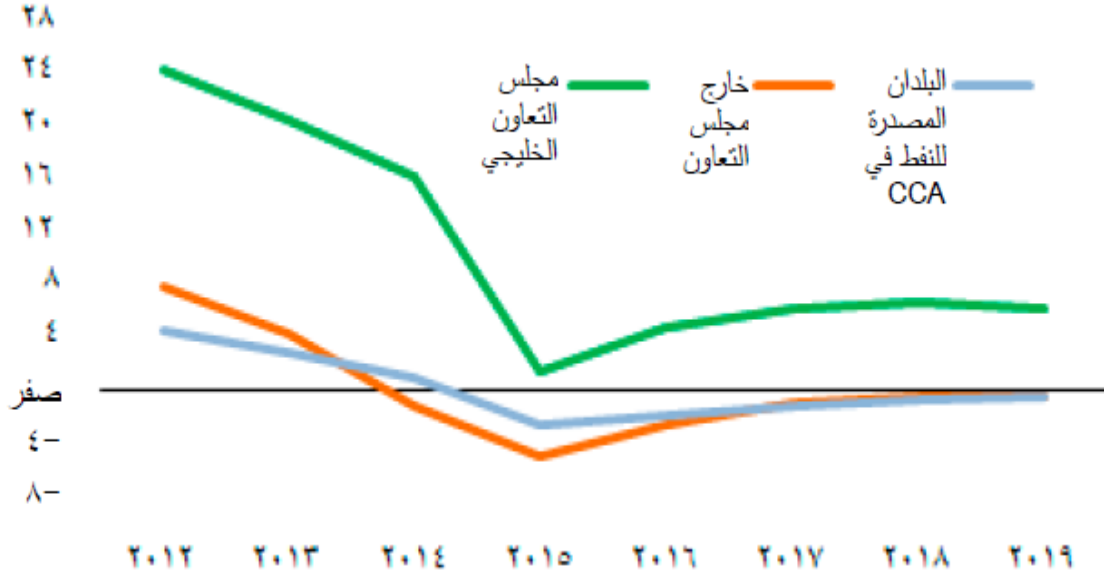


صندوق النقد الدولي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، تقرير مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يناير، 2015، ص9

كما يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض فوائض الحسابات الجارية في العام الجاري بمقدار 6.1 % من إجمالي الناتج المحلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أما البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي والبلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) فيرجح أن تسجل عجزا تجاريا بنحو 5 % و 7.2% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي وكما مبين في الشكل (2) أدناه.

شكل (2)

رصيد الحساب الجاري المتوقع والمتحقق في بلدان نفطية مختارة
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



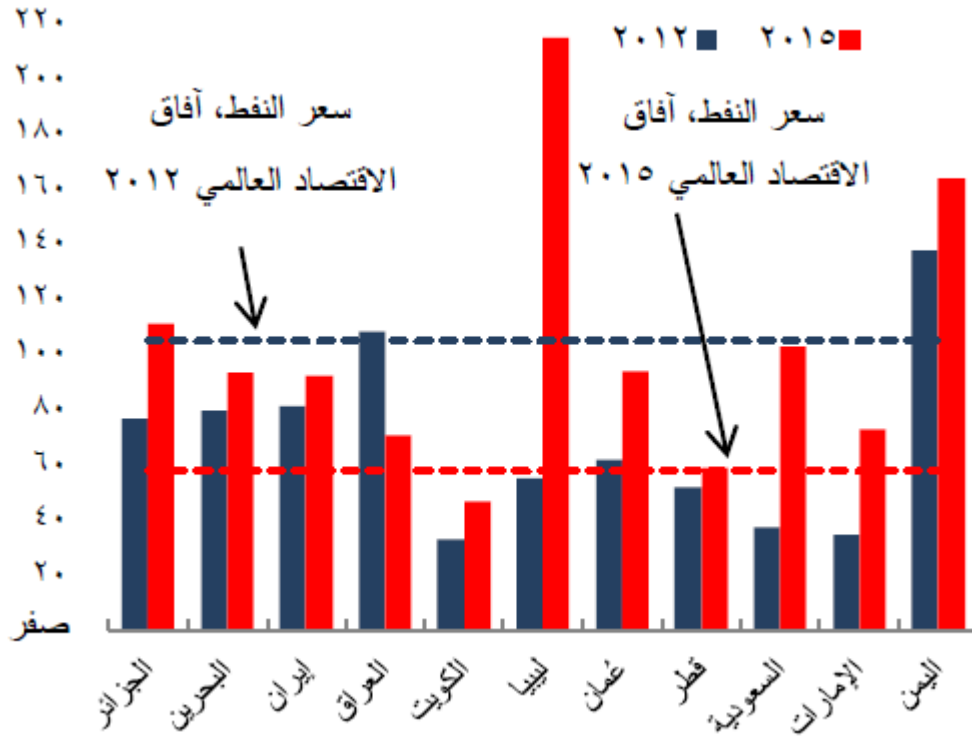
صندوق النقد الدولي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، تقرير مستجدات افاق الاقتصاد

العامي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يناير، 2015، ص10

وسوف تتخفف إيرادات المالية العامة أيضا بسبب اعتماد معظم الحكومات في بلدان الخليج وغيرها على إيرادات صادرات النفط. ونتيجة للارتفاع الحاد في الإنفاق على مدى السنوات الأخيرة يزداد تعرض الموازنات لمخاطر انخفاض أسعار النفط، ولا تستطيع معظم بلدان المنطقة أن تحقق التوازن في موازنتها الا حين تتجاوز أسعار النفط المستوى المتوقع لعام 2015 والبالغ 53 دولار (بحسب توقعات صندوق النقد الدولي) حتى يمكنها تغطية النفقات الحكومية التي زادت في السنوات الأخيرة استجابة لتزايد الضغوط الاجتماعية والأهداف الموضوعية لتطوير البنية التحتية. ويبين شكل (3) ذلك اعتمادا على تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في مايو 2015 بعنوان (النفط والصراعات والتحولت).

شكل (3)

أسعار النفط المطلوبة لتحقيق التعادل في رصيد المالية العامة في بلدان نفطية مختارة (بالدولار الأمريكي للبرميل)



صندوق النقد الدولي، النفط والصراعات والتحولت، تقرير مستجدات افاق الاقتصاد العامي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مايو، 2015، ص5.

ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يتسبب انخفاض أسعار النفط في تقليص مراكز المالية العامة بصورة ملحوظة في مختلف بلدان المنطقة (باستثناء الكويت وتركمانستان وأوزباكستان)، إذ يتوقع أن تسجل جميع بلدان المنطقة عجزا في المالية العامة في عام 2015 (انظر جدول 1)، كما يتوقع تحول فائض المالية العامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي من (6.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2014) إلى عجز قدره (3.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2015)؛ بانخفاض قدره 10 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. ويُرجَّح تباطؤ النمو خلال العامين القادمين في عدد قليل من البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما تلك التي تعاني من ضغوط مالية من نحو (إيران والعراق واليمن وليبيا).

جدول (1)

أرصدة المالية العامة في بلدان نفطية مختارة (2014-2015)

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

الموقف المالي المتوقع 2015	الموقف المالي 2014	البلد
مجلس التعاون الخليجي		
-12.1	-5.4	البحرين
11.1	21.9	الكويت
-16.4	-1.4	عمان
-1.5	9.2	قطر
-10.1	1.1	السعودية
-3.7	6	الإمارات
خارج مجلس التعاون الخليجي		
-15.1	-7.4	الجزائر
-3.4	-1.4	ايران
-6.1	-4.9	العراق
-37.1	-43.3	ليبيا
-5.2	-5.4	اليمن

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على : صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي،

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يناير، 2015، ص 11 .

ثالثا : وفرة الموارد والنمو الاقتصادي.

رغم أن الموارد الطبيعية تمثل فرصة هائلة للاقتصادات الساعية إلى تشجيع التنمية الاقتصادية وتعزيز الرخاء الاقتصادي، إلا أن الواقع أثبت العكس على نحو يثير الدهشة. فبالنسبة للموارد الهيدروكربونية الناضبة على وجه الخصوص، يبدو أن كثيرا من البلدان عانت مما تشيع تسميته "نقمة الموارد، إذ لم تثمر جهودها خلال العقود الماضية في تحقيق الدفعة القوية للتنمية الاقتصادية. ومهما تكن جاذبية الانتعاش الذي تقوده الموارد الطبيعية، فإن مهمة تحقيق التنمية المستدامة وفقا لهذا النموذج عسيرة على التحقيق. ويكمن المفتاح في فهم الاتجاهات العامة الأطول أجلا في النظر إلى الاقتصاد خارج قطاع الموارد الطبيعية، فعلى الرغم من إيجابية معدلات النمو بوجه عام، فإن معدلات النمو الأساسية غير المتصلة بالموارد الطبيعية أقل بكثير. ويتعين على سلطات الاقتصادات الغنية بالموارد أن تعالج عدة قضايا، أهمها (فيليب دانييل وآخرون، 2013، ص 20) :

- 1- عدم إمكانية التنبؤ بأسعار السلع الأولية التي تصدرها هذه البلدان، مما يؤدي إلى تقلب جزء كبير من إيراداتها في الغالب، وهو ما يمكن أن يتسبب في تقلب الإنفاق الحكومي.
- 2- افتقار البلدان في الغالب إلى أطر سياسات قوية بما يكفي لدعم تنفيذ سياسات سليمة للضرائب والإنفاق وربما تكون لدى البلدان قدرات محدودة على إعداد تنبؤات طويلة الأجل بالإيرادات وتنفيذ مشاريع استثمارية عامة عالية الجودة.
- 3- قابلية نفاذ الموارد غير المتجددة - بما في ذلك النفط والغاز والمعادن - وبالتالي أيضا قابلية نفاذ الصادرات التي تعتمد عليها البلدان النفطية.

أن لعنة الموارد الطبيعية القديمة - مفارقة أن البلدان والمناطق التي توجد فيها وفرة من الموارد الطبيعية غالبا ما تحقق معدلات نمو اقتصادي أقل وتكون نتائجها الإنمائية أسوأ من البلدان والمناطق التي توجد فيها مقادير أقل من الموارد الطبيعية - تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي في البلدان الريفية. والتفسيران الرئيسان لبطء نمو الاقتصادات شديدة الاعتماد على الموارد الطبيعية هما ضعف المؤسسات والمرض الهولندي (أندرو وارنر، 2013، ص24). وإحدى مشكلات التفسير الأول هي فرط اتساع مفهوم المؤسسات، فعبارة (ضعف المؤسسات) يمكن أن تعني أي شيء، بدءا بعدم كفاية وضوح القوانين أو إنفاذها وانتهاء بتراخي الإدارة وضعف الضمانات الوقائية لمنع الفساد أو ضعف السياسات الاقتصادية. ورغم أن كثيرين ممن يذكرون ضعف المؤسسات يقصدون عدم كفاية الضمانات الوقائية لمنع الفساد، فإن الاستيلاء مباشرة على ثروة الموارد الطبيعية لا يمكن أن يفسر وحده النمو السالب في النشاط الاقتصادي المشاهد في بعض الاقتصادات شديدة الاعتماد على الموارد. أما المرض الهولندي - وهو تفسير ثانٍ تدعمه شواهد كثيرة لبطء نمو الاقتصادات شديدة الاعتماد على الموارد - فيحدث عندما تؤدي طفرات الموارد إلى زيادة الطلب على نحو يرفع الأسعار ويضر بنمو الشركات التي تستخدم تلك المنتجات كمدخلات للتصدير.

ولا يزيد عدد الاقتصادات شديدة الاعتماد على الموارد التي تمكنت من تنمية صادراتها غير المتصلة بالموارد على بضعة اقتصادات؛ ولا يزيد عدد البلدان النامية التي نمت بسرعة دون تحقيق نمو كبير في الصادرات خارج قطاع الموارد الطبيعية على بضعة بلدان أيضا. ورغم أن البلدان تستطيع تخفيف حدة الزيادة في الطلب التي هي أصل المرض الهولندي -مثلا بإنفاق إيرادات الموارد على سلع أجنبية - فإنه من غير المرجح أن تقلت منه تماما. ويترتب على تراجع أسعار النفط انعكاسات مهمة بالنسبة لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى وقطاعاتها المالية. ففي البلدان المصدرة للنفط، يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى إضعاف الميزانيات العمومية لشركات النفط والحكومات ويزيد من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة للبنوك من خلال تأثيره السلبي على الاقتصاد ككل. وفي البلدان التي تملك فيها الحكومة أو شركات النفط حصص الأغلبية في البنوك المصنفة، مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي، يمكن أيضا أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى إضعاف القوة الجهرية للبنوك ورفع تكاليف التمويل للبنوك التي تلجأ إلى الأسواق الدولية لتمويل أنشطتها (صندوق النقد الدولي، مايو 2015، ص56).

المبحث الثالث

مواجهة تحديات تقلب أسعار النفط.

يشكل الهبوط الكبير في أسعار النفط فرصة جيد بالنسبة للاقتصادات النفطية لتصحيح مسار النشاط الاقتصادي وإعادة هيكلة البنية الاقتصادية والمالية باتجاه التنويع الاقتصادي على حساب الانكشاف على مورد احادي يتسم بالتقلب الحاد والنضوب المستقبلي، لاسيما في ظل وجود تجارب تنموية ناجحة خاضتها بعض البلدان الريفية والتي نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن التركيز على النفط، وخاصة حين يكون الأفق الزمني لإنتاجها النفطي لا يزال طويلا. وغالبا ما تقف بعض المعوقات في طريق التنويع، مثل التقلب الاقتصادي الذي يسببه الاعتماد على إيرادات النفط أو أثر إيرادات النفط في إضعاف الحوكمة والمؤسسات. وفي كثير من الأحيان أيضا تشهد الاقتصادات الغنية بالنفط ترجعا في تنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مع دخول إيرادات الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد "المرض الهولندي". إلا أن معيار النجاح أو الفشل يعتمد على تطبيق سياسات ملائمة قبل هبوط الإيرادات

النفطية. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من السياسات التي يمكن الاستعانة بها لأجل تحرير الاقتصادات الريعانية تدريجياً من هيمنة المورد النفطي.

1-تنويع الموارد وإخفاقات السوق.

ينبغي البدء في جهود التنويع في البلدان النفطية، بما فيها بلدان مجلس التعاون التي لا يزال أمامها أفقاً زمنياً طويلاً قبل نزوب ثرواتها الطبيعية. إذ سيؤدي خفض الاعتماد على النفط إلى رفع نمو الإنتاجية، وتعزيز النمو الممكن، والحد من تقلب الناتج. وقد حققت كثير من البلدان النامية تقدماً في تنويع الاقتصاد، كما يتضح من تزايد نسبة الناتج غير النفطي من إجمالي الناتج المحلي الكلي، مع ذلك فإن نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات لا تزال منخفضة. ويمكن تخفيض الاعتماد على النفط من خلال استكشاف مصادر بديلة للإيرادات الضريبية، مثل ضريبة دخل الشركات أو ضريبة القيمة المضافة التي تصمم على نحو لا يؤثر على الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد. وفي مجلس التعاون الخليجي، يمكن دعم جهود التنويع بتحويل الاهتمام من كم الإنفاق الرأسمالي إلى جودته، وزيادة فرص الحصول على التمويل أمام المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة، وتطوير أسواق المال المحلية، وزيادة مشاركة الإناث في سوق العمل. وفي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يعد تحسين البنية التحتية والبيئة الأمنية ومناخ الأعمال متطلبات حيوية لتنويع الاقتصاد. وللتغلب على إخفاقات السوق ينبغي على حكومات البلدان النفطية تغيير هيكل الحوافز المتاحة للعمال والشركات. فمعظم مواطني هذه البلدان يعملون في القطاع العام، حيث الرواتب المرتفعة والمزايا السخية. ويمكن لحكومات بلدان المجلس أن تحفز نشاط القطاع الخاص بتقليص حجم القطاع العام، ووضع حد أقصى للأجور التي تُصرف للعاملين فيه، وتحسين ما يحصلون عليه من دعم وتدريب. أما الشركات فتحتاج إلى حوافز لتتجاوز حدود الأسواق المحلية وتسعى لفرص التصدير. ويمكن للحكومات أن تشجع التصدير عن طريق دعم الصادرات وإقامة بنوك للتنمية وهيئات لتشجيع التصدير، توفر التمويل والدعم لمنشآت الأعمال. وقد قامت بعض الحكومات بدور المستثمر برأس مال مخاطر، فأنشأت مناطق اقتصادية خاصة أو تجمعات للصناعات يمكن أن تعود بنفع كبير على الاقتصاد الأوسع نطاقاً.

2- استيعاب آثار المرض الهولندي.

بخلاف تخفيف حدة آثار المرض الهولندي من خلال ضبط الإنفاق، يطرح غالباً خياران على مستوى السياسات لمواجهة لعنة الموارد وتعزيز النمو، أحدهما هو الاستثمار في أصول خارجية والآخر الاستثمار في السلع الرأسمالية العامة في الاقتصاد المحلي. ويتوقف تحديد أي الخيارين بصورة حاسمة على العائد الحقيقي على الاستثمار العام المحلي، فكلما ارتفع العائد على رأس المال العام من حيث النمو الاقتصادي المحلي، زادت جاذبية هذا الخيار مقارنة بالاستثمار الخارجي. ولكن لا يمكن تقدير ذلك على أساس التفكير بالتمني والافتراضات غير المدروسة. وفي أحيان كثيرة، يزعم القائلون بهذا الرأي ببساطة أن العائد على الاستثمار العام لا بد أن يكون مرتفعاً لأن الاحتياجات كبيرة في البلدان النامية غير أن الأدلة على ذلك مختلطة.

3-خفض الإنفاق العام.

ستحتاج البلدان المصدرة للنفط إلى إعادة تقييم خططها الموضوعية للإنفاق على المدى المتوسط، ثم التكيف بالتدريج مع الواقع الجديد في سوق النفط العالمية إذا اتضح أن انخفاض أسعار النفط واقع مستمر. وسيتعين تحديد أولويات الإنفاق بصورة أفضل لضمان الكفاءة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ينبغي النظر في

الخيارات المتاحة لزيادة الإيرادات غير النفطية. وبالنظر إلى المستقبل، يُرجح أن يظل الإنفاق الحكومي مقيداً لسنوات قادمة. ويعني هذا أن نموذج النمو الذي ساد في العقد الماضي وكان يركز على تزايد أسعار النفط والإنفاق الحكومي لن يكون صالحاً للتطبيق بعد الآن. وبدلاً من ذلك، ستحتاج البلدان الربعية إلى زيادة تنوع اقتصاداتها للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية وإعادة توجيه الحوافز نحو إنتاج السلع والخدمات بهدف التصدير. وسيطلب ذلك تكثيف الإصلاحات، وخاصة فيما يتصل بمناخ الأعمال، والحوكمة، والتعليم، والتكامل التجاري، لتمكين القطاع الخاص من الازدهار ولكي يصبح قاطرة للنمو تتمتع بدرجة أعلى من الاكتفاء الذاتي. وبالمثل، سيكون من المهم في كثير من البلدان تمكين المواطنين من زيادة المشاركة في سوق العمل الخاص لتجنب الضغط على الحكومات لكي تضطلع بدور صاحب العمل الأول والأخير، وهو دور سيتبين للحكومات أن مواصلة أدائه أصعب بكثير في فترات انخفاض أسعار النفط.

4- الإصلاح الهيكلي ودعم القطاع الخاص.

من الأهمية بمكان أن تتوافر البيئة الاقتصادية الكلية الداعمة لنجاح التحولات الهيكلية، ففي كثير من البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، سيكون من الضروري ضبط أوضاع المالية العامة وضمان مرونة سعر الصرف للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وبتث الثقة، وزيادة الائتمان المصرفي المتاح لتمويل الاستثمارات الخاصة، ورفع مستوى التنافسية، واستقطاب التمويل الخارجي. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ستكون تقوية أوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية أمراً محورياً للحد من تعرضها لمخاطر التأثر بالانخفاض المحتمل في أسعار النفط. وسيكون من المهم القيام بهذه الجهود على نحو متوازن من الناحية الاجتماعية، وذلك باتخاذ التدابير الملائمة لحماية الفقراء والمعرضين لتأثيراتها السلبية. ويجب ان تركز السياسات الداعمة لتنوع الاقتصاد على تأمين بيئة اقتصادية مستقرة، وتحسين مناخ الأعمال، والاستثمار في البنية التحتية والتعليم. و تبني برامج الحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على رواد الأعمال، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اذ يمثل الدخل في قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص. ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز الضريبية بعض المساعدة في تخفيف المخاطر على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تخفيف المخاطر من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية، وصناديق راس المال المخاطر، وهيئات تشجيع الصادرات (صندوق النقد الدولي، مايو 2014، ص 2-6).

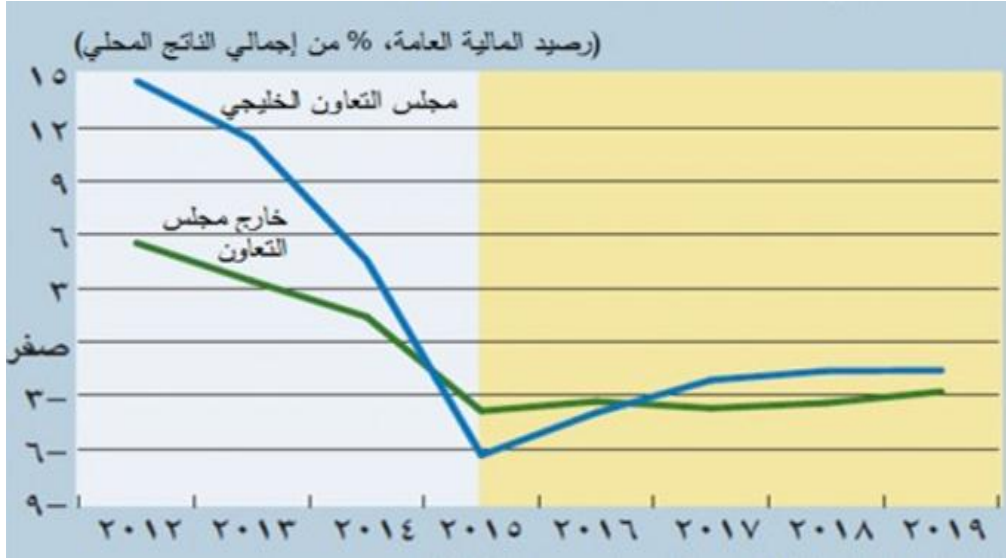
5- تعزيز الاحتياطات المالية في البلدان النفطية.

أدى الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار النفط إلى زيادة مواطن الضعف في المايلات العامة للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وأصبحت مسألة الحيز المالي (صناديق الثروة السيادية) بالغة الأهمية مع الوصول الى مرحلة ضرورة اتخاذ البلدان المصدرة للنفط قرارات بشأن مدى سرعة تعديل سياساتها المالية العامة لمواءمة هبوط طويل لأسعار النفط. ومن المتوقع أن يتسبب انخفاض أسعار النفط في تراجع أوضاع المالية العامة إلى حد كبير عبر بلدان المنطقة، وإن تفاوتت الدرجات. فباستثناء الكويت، يُتوقع أن تسجل المالية العامة عجزاً في كافة البلدان الربعية في عام 2015 (انظر الشكل 4) (مسعود أحمد، 2015، ص 2). ولحسن الحظ، تمتلك معظم البلدان المصدرة للنفط احتياطات وقائية كبيرة في شكل أصول أجنبية. ويُتوقع لهذه البلدان عموماً أن تحد من نمو إنفاقها الحكومي هذا العام، ولكن بصورة متأنية.

ومن شأن الاحتياطات الوقائية الكبيرة أن تمكن معظم البلدان النفطية والخليجية على وجه التحديد من التصدي للصدّات الكبيرة التي قد تتعرض لها الإيرادات النفطية على المدى القريب.

شكل (4)

رصيد المالية العامة في بلدان مختارة



مسعود أحمد، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في الشرق الأوسط، مدونة صندوق النقد الدولي، 22 يناير 2015، ص 2.

6- استخدام راس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا :

في ثمانينات القرن الماضي، بدأت إندونيسيا تجذب راس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتقديم حوافز ضريبية، وتخفيض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية. وتم تنفيذ سياسات مماثلة في ماليزيا والمكسيك، وساهم الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سهّل تطوير قطاع السيارات.

7- الاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة الماهرة:

اذ يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود راس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع، إلى جانب البنية التحتية والمنشآت الصناعية اللازمة. فعلى سبيل المثال، ركزت ماليزيا والمكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية. وبمرور الوقت، بدأت تحصد ثمار هذه الاستثمارات في التدريب حيث تمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارات. وتمثل المنطقة سوقاً واسعة تضم سكاناً شاباً وقوة عاملة كبيرة حصلت نسبة كبيرة منها على التعليم الثانوي أو العالي. ومما يمكن أن يساعد في معالجة البطالة المزمنة وتحسين الإنتاجية أن تدخل الحكومات في شركات مع كبار المستثمرين في القطاع الخاص لإصلاح التدريب المهني

وتطويع ما يُكتسب من مهارات لاحتياجات سوق العمل، لاسيما بالنسبة للنساء والشباب.(صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2014، ص2) وبالرغم من أن بعض الإصلاحات يمكن أن يستغرق وقتاً حتى يبدأ التأثير على النتائج الاقتصادية، فإن البدء في تنفيذها الآن يمكن أن يعطي إشارة لمسار السياسات الاقتصادية ويعمل على تعزيز القدرة التنافسية.

الاستنتاجات

- 1- عدة أسباب، الى جانب تخمة المعروض النفطي، ساهمت في تدهور الاسعار، اهمها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في الصين وعدد من الاقتصادات الصاعدة وامدادات النفط والغاز الصخري والتغيرات في أهداف أوبك صوب الحفاظ على الحصص السوقية بدلا من استهداف أسعار النفط. الأهم من ذلك كله، انحسار المخاوف بشأن العوامل الجيوسياسية التي قد تعيق إمدادات النفط من المصدرين الرئيسيين في الشرق الأوسط الى الاسواق العالمية للنفط.
- 2- إن توقع أسعار النفط الخام للسنة المقبلة مهمة صعبة لصناع القرار في هذه البلدان، في ظل جو عدم الاستقرار المهيمن على اسواق النفط العالمية مؤخراً. ولاشك ان سوق النفط العالمي كما هو الآن، بمجموع البيات التفاعل فيما بين العرض والطلب والسعر والخزين والحاضر والمستقبل والتوقعات والمضاربة وعوامل اخرى، لا زال يعاند الأنماط المتعارف عليها في تفسير حركات الأسعار والتنبؤ بها.
- 3- مهما تكن جاذبية رؤية الانتعاش الذي تقوده الموارد الطبيعية، فإنه يثبت للأسف أن هذه الرؤية عسيرة على التحقيق. ويمكن مفتاح في فهم الاتجاهات العامة الأطول أجلا في النظر إلى الاقتصاد خارج قطاع الموارد الطبيعية، فعلى الرغم من إيجابية معدلات النمو بوجه عام، فإن معدلات النمو الأساسية غير المتصلة بالموارد الطبيعية أقل بكثير.
- 4- انخفاض أسعار النفط يفرض تحديات اقتصادية على البلدان المصدرة للنفط في معظم بلدان العالم. إذ تواجه البلدان المصدرة للنفط تحدياً على المدى القصير يتمثل في تدهور الإيرادات النفطية، والتحدي الآخر، على المدى الأطول، يتمثل في الحد من اعتمادها على النفط. فزيادة عرض النفط من المصادر غير التقليدية والكفاءة المتزايدة في استخدام الطاقة يفرضان ضغوطاً خافضة لأسعار النفط التي تنقلب بدورها تحت تأثير تذبذب التوقعات المتعلقة بنمو الطلب العالمي والمخاطر الجيوسياسية .
- 5- يشكل الهبوط الكبير في أسعار النفط فرصة جيد بالنسبة للاقتصادات النفطية لتصحيح مسار النشاط الاقتصادي وإعادة هيكلة البنية الاقتصادية والمالية باتجاه التنويع الاقتصادي على حساب الانكشاف على مورد احادي يتسم بالتقلب الحاد والنضوب المستقبلي، لاسيما في ظل وجود تجارب تنموية ناجحة خاضتها بعض البلدان الريعانية والتي نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن التركيز على النفط، وخاصة حين يكون الأفق الزمني لإنتاجها النفطي لا يزال طويلا.

التوصيات

- 1- أهمية تبني السعودية والإمارات والكويت دور المنتج المرجح swing producer والتفاوض مع الأعضاء الآخرين في أوبك (والمنتجين خارج أوبك) للتنسيق وتبني سياسة مماثلة وتقاسم أعباء التخفيضات على نطاق أوسع في المستقبل، لأجل الوصول الى أسعار مقبولة للنفط الخام والمحافظة على استقرار الأسواق العالمية للنفط.
- 2- ضرورة تقليل الاعتماد على النفط واكتشاف مصادر بديلة والتوجه الى الزراعة والصناعة والسياحة وتنويع الاقتصادات النفطية، ومنها العراق، لأجل تفادي الصدمات المتكررة لأسعار النفط في المستقبل.
- 3- تحسين البنى التحتية والبيئة الأمنية ومناخ الأعمال كمتطلبات حيوية لتنويع الاقتصاد، والحد من القيود التنظيمية ومعالجة إخفاقات السوق وتنمية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتنويع الاستثمارات في القطاع الصناعي لتلبية المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي .
- 4- الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ودعم القطاع الخاص وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة لنجاح التحولات الهيكلية ورفع مستوى التنافسية واستقطاب التمويل الخارجي وتوفير فرص العمل من خلال توفير وظائف منتجة جديدة في القطاع الخاص .
- 5- ينبغي البدء في جهود التنويع في البلدان النفطية، بما فيها بلدان مجلس التعاون التي لا يزال أمامها أفقا زمنيا طويلاً قبل نضوب ثرواتها الطبيعية، إذ سيؤدي خفض الاعتماد على النفط إلى رفع نمو الإنتاجية، وتعزيز النمو الممكن، والحد من تقلب الناتج.
- 6- ان تقوية أوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية في البلدان النفطية يعد أمراً محورياً للحد من تعرضها لمخاطر التأثر بالانخفاض المحتمل في أسعار النفط . ويعد هبوط اسعار النفط مناسبة جيدة لترشيد الانفاق واصلاح النظام الضريبي. وسيكون من المهم القيام بهذه الجهود على نحو متوازن من الناحية الاجتماعية، وذلك باتخاذ التدابير الملائمة لحماية الفقراء والمعرضين لتأثيراتها السلبية.
- 7- في ظل التقلبات الحادة التي ميزت اسعار النفط مؤخراً تصبح مسألة الحيز المالي (صناديق الثروة السيادية) بالغة الأهمية، خصوصاً مع الوصول الى مرحلة ضرورة اتخاذ البلدان المصدرة للنفط قرارات بشأن مدى سرعة تعديل سياساتها المالية العامة لمواجهة هبوط طويل لأسعار النفط.

المصادر

- 1- احمد ابريهي علي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
- 2- احمد ابريهي علي، التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي، دار الايام، عمان، 2016.
- 3- أندرو وارنر، الانتعاش المستعصي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50 رقم 3، سبتمبر 2013.
- 4- توماس هيلبلينغ، نحو الصعود، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50 : رقم 1، سبتمبر 2013.
- 5- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للدراسات وابحاث السياسات، الدوحة، اغسطس 2015.
- 6- فيليب دانييل وآخرون، استخراج إيرادات الموارد، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50 رقم 3، سبتمبر 2013.
- 7- مسعود أحمد، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في الشرق الأوسط، مدونة صندوق النقد الدولي، يناير 2015.
- 8- وليد خدوري، انخفاض أسعار النفط: الأسباب وردود الفعل، قضايا راهنة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2 نوفمبر 2014.
- 9- صندوق النقد الدولي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، تقرير مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يناير، 2015.
- 10- صندوق النقد الدولي، النفط والصراعات والتحول، تقرير مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مايو، 2015.
- 11- صندوق النقد الدولي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان وأفغانستان: هل توشك على اجتياز المنعطف الحرج؟، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مايو، 2014.
- 12- صندوق النقد الدولي، هبوط اسعار النفط يبرز الحاجة الى تنويع اقتصادات الخليج، نشرة الصندوق الالكترونية، مايو، 2014.
- 13- مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، كيف تتحرك أوبك خلال الفترة المقبلة؟، نشرة اخبار الساعة، ابو ظبي ، العدد 5612، 2015.

14- R. Arezki & O. Blanchard, Seven Questions About The Recent Oil Price Slump, IMF, 22 December, 2014 .

<http://blog-imfdirect.imf.org/2014/12/22/seven-questions-about-the-recent-oil-price-slump>

15- M. Husain & Others, Global Implications of Lower Oil Prices, IMF, July 2015.

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1515.pdf>

16- Thomas L. Friedman, A Pump War?, The New York Times, OCT. 2014.

http://www.nytimes.com/2014/10/15/opinion/thomas-friedman-a-pump-war.html?_r=0